# دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم دراسة نقدية

أ٠د٠ إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي(*)

**المقدمة:**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن الصحابة ﷺ والتابعين أعلمُ الناس، بعد رسول الله ﷺ ، بمعاني القرآن الكريم، وذلك لما لهم من الخصائص والصفات التي لم تكن فيمن جاء بعدهم.

ولذلك كانت أقوالُهم في بيان معاني القرآن الكريم أحدَ مصادر التفسير التي اعتمدها أَئِمَّةُ المفسرين من بعدهم، بل أوجبوا الأخذَ بقولهم إذا أجمعوا، كما يأتي تقريرُ ذلك.

وقد ظهرتْ في هذا العصر دعوى غريبة وخطيرة، وهي زَعْمُ بعضِ الجهال في العلوم الشرعية والدراسات القرآنية أن الصحابة والتابعين ﷺ أخطأوا جميعاً في تفسير بعض الآيات القرآنية، وهي بلا شك دعوى باطلة تحتاج إلى ردٍّ مفصّل، حتى لا يغترَّ بها بعضُ الجهَّال، ويحصلَ تشكيكٌ في المأثور عن السلف، ومن ثَمَّ يَقَعُ الانحراف في تفسير كلام الله ﷻ.

ولذلك رغبتُ في دراسة هذه المسألة دراسةً نقديةً، وبيانِ ما يتعلق بها من مسائل وضوابط، حيث لم أَرَ من أفردها بدراسة مستقلة.

---

(*) الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم.

وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي، والتزمتُ بإجراءات البحث العلمي التالية:

١- كتبتُ الآيات برسم المصحف، مع عزوها إلى سورها.

٢- خرَّجت الأحاديث والآثار، وذكرت أحكام الأئمة على ما ليس في الصحيحين من الأحاديث.

٣- وثَّقت النصوص من مصادرها الأصلية.

٤- ضبطت المشكل، وعلَّقت على ما يحتاج إلى تعليق.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وخمسة مباحث، وخاتمة، كما يلي:

* **المبحث الأول:** منزلة تفسير الصحابة والتابعين ﷺ وحكم الأخذ به.

* **المبحث الثاني:** حكم إحداث قول جديد في التفسير مخالف لما ثبت عن الصحابة والتابعين.

* **المبحث الثالث:** دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم.

* **المبحث الرابع** : الردّ على دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم.

* **المبحث الخامس:** آثار دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج مع التوصيات.

وفي الختام، أحمد الله ﷻ على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذا البحث، وأسأل الله ﷻ أن يجعلنا من أهل كتابه العزيز، العاملين به، إنه قريب مجيب.

## المبحث الأول

## منزلة تفسير الصحابة والتابعين وحكم الأخذ به

الصحابة ﷺ والتابعون[١] أعلم الناس، بعد رسول الله ﷺ ، بمعاني القرآن الكريم، وذلك لما لهم من الخصائص والصفات التي لم تكن فيمن جاء بعدهم، ولذلك احتج المفسِّرون بأقوالهم في التفسير، واستشهدوا بها، وردُّوا ما يخالفها من الأقوال الشاذة المُحدثَة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين، لعلمنا بأنهم بَلَّغُوا عن الرسول ﷺ ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم، وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على رسوله تلقياً عن الرسول، فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون، وهذا يُعْلَمُ بطلانه ضرورةً عادةً وشرعًا"[٢].

وقال -رحمه الله-: "مَنْ فَسَّرَ القرآن أو الحديث وتأَوَّلَهُ على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مُفْتَرٍ على الله مُلْحِدٌ في آيات الله، محرفٌ للكلم عن مواضعه، وهذا فَتْحٌ لباب الزَّندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"[٣].

**أهمية تفسير القرآن بأقوال الصحابة:**

تفسير القرآن بأقوال الصحابة[٤] هو المصدر الثالث من مصادر التفسير، وأقوالهم في التفسير مقدمة على أقوال غيرهم، فهم أعلمُ الأمة بكتاب اللّه تعالى، وخيرُها عملاً به.

---

(١) ويُطلق عليهم بعضُ المفسرين السَّلف، ويقصد بذلك: الصحابة والتابعين وأتباعم، كما يأتي تفصيله.

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ص ٣٣٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤٣.

(٤) الصحابي: هو من لقى النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام. انظر الإصابة ١/٧، وهذا الراجح في تعريفه.

وكانوا ﷺ يجمعون بين تعلم القرآن ومعرفة معناه، وإذا أشكل عليهم شيء منه سألوا عنه النبي ﷺ.

يقول ابنُ مسعود ﷺ: "كان الرجل منَّا إذا تعلَّم عَشْرَ آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيَهن، والعملَ بهن"(١).

وعن أبي عبد الرحمن السُّلَمي قال: "حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ، أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قالوا: فعَلِمْنَا العلمَ والعملَ"(٢).

يقول ابن تيميه: "وحينئذٍ إذا لم تَجِدِ التفسير في القرآن ولا في السنة رجعتَ في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم ... "(٣).

ويقول ابنُ القيم عنهم ﷺ: "وهم أعلم الأمة بكتاب الله ومراده منه"(٤).

ويقول الزركشي: "ينظر في تفسير الصحابي؛ فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه"(٥).

ومما يدل على منزلة تفسير الصحابة ﷺ ما يلي:

١- أنهم شاهدوا تنزيلَ القرآن، وعرفوا أحواله، وأسبابه.

٢- كونُهم أهلَ اللسان الذي نزل به القرآن.

٣- معرفتهم بأحوال من نزل فيهم القرآن من المسلمين، وأهل الكتاب، والمشركين.

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١/٧٤، ٨٣ وصححه.
(٢) أخرجه أحمد ٣٨/٤٦٦ ح ٢٣٤٨٢.
(٣) مقدمة في أصول التفسير، ص٨٤.
(٤) طريق الهجرتين، ص٦٨٠.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٢ /١٧٢.

٤- فَهْمُهُمُ التام، وعلمُهم الصحيح ، وعملُهم الصالح[١].

يقول عبد الله بن عمر ﷺ: "من كان مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات، أولئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا خيرَ هذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ ونقلِ دينه، فتشبَّهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ، كانوا على الهُدَى المستقيم"[٢].

ويقول عنهم ﷺ الإمام الشافعي: "وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وَوَرَعٍ وعقل، وأمرٍ أُسْتُدْرِكَ به علمٌ، وَاسْتُنْبِطَ به حكمٌ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا"[٣].

وبهذا نعرف ضلالَ مَنْ لا يرجع إلى أقوالهم، أو يزعم أن أقوالهم في التفسير مثل أقوال من بعدهم، أو يدعو لترك فهمهم والإعراض عن تفسيرهم، والبحث عن معانٍ جديدة، وإن كانتْ مناقضةً لما ثبت عنهم.

وهذه الآراء الباطلة التي تدعو لترك تفسير الصحابة ﷺ والتقليل من قيمته، يزعم أصحابُها أنهم يريدون التجديدَ في التفسير ومواكبةَ العصر، والواقعُ أنهم يريدون تحريف الشريعة، ونقضَ أحكامها.

**حكم تفسير الصحابي:**

تفسير الصحابي له أقسام يختلف حكمُه باختلافها، وهي كما يلي:

١. إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، كأسباب النزول[٤]، والإخبار عن المغيبات، فهذا له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، ويجب الأخذ به [٥].

---

(١) انظر: الموافقات ٣٣٨/٣، مقدمة شيخ الإسلام، ص ٨٤ ، والبرهان ١٧٤/٢، تفسير القاسمي ١٠٢/١، التفسير والمفسرون ٥٨/١.

(٢) أخرجه أبو نُعَيم في حلية الأولياء ١/ ٣٠٥، ورُوِي نحوه عن ابن مسعود ﷺ ، انظر شرح السنة للبغوي ٢١٤/١ ، وتفسير القرطبي ٩٧/١.

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢٩٧/١.

(٤) والمقصود: أسباب النزول الصَّريحة في السَّببية، أمَّا غير الصريحة فهي من باب الاجتهاد غالباً. انظر التحرير في أصول التفسير، ص٦٩ وما بعدها.

(٥) انظر الإتقان ٥٠٦/٢ .

قال الزركشي: "فإن تفسيره –أي الصحابي– عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما قاله الحاكم في تفسيره"(١).

وقال: "يُنظر في تفسير الصحابي فإن فَسَّرَهُ من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه"(٢).

وقال ابن حجر: "والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي ﷺ إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب، فحكمه الرفع، وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية، كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثوابٌ مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع ... إلا أنه يُستثنى من ذلك: ما كان المفَسِّرُ له من الصحابة ﷺ ممن عُرِفَ بالنظر في الإسرائيليات... "(٣).

٢. إذا كان تفسيره من باب الإسرائيليات، فإنه يأخذ حكم الإسرائيليات(٤).

٣. إذا كان تفسيره من باب الاجتهاد كبيان غريب، أو استنباط حكم شرعي، ونحو ذلك فينظر فيه: فإن أجمعوا عليه فهو حجة يجب قبوله، وإن اختلفوا رُجِّح بين أقوالهم.

وإذا ورد عن أحدهم تفسيرٌ ولم يعلم له مخالف فينبغي الأخذ به، لا سيما إذا حَفَّتْ به قرائنُ القبول، وهو معدود من الإجماع عند جمهور أهل العلم (٥).

---

(١) البرهان ١٧٤/٢.

(٢) المرجع السابق ١٨٩/٢.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ص ٣٤٣.

(٤) وهي ثلاثة أقسام: الأول: ما علمنا صحته مما بأيدينا فهو مقبول، والثاني: ما علمنا كذبه فهو مردود، والثالث: ما هو مسكوت عنه، فلا نصدقه ولا نكذبه. انظر مقدمة في أصول التفسير، ص ٨٨.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ١٤/٢٠، البرهان ١٧٤/٢، التفسير والمفسرون ٩٦/١، فصول في أصول التفسير ص ٣٣، وتفسير الصحابة ٣٨/١. ويُسمى الإجماعَ السكوتي.

قال شيخ الإسلام: "وأما أقوال الصحابة فإن انتشرتْ ولم تنكر في زمانهم، فهي حجةٌ عند جماهير العلماء"(١).

أما إذا لم يشتهر أو لا يُعلم هل اشتهر أم لا، فالجمهور على أنه حجة.

قال شيخ الإسلام : "وإن قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر فهذا فيه نزاع، وجمهور العلماء يحتجون به ... "(٢).

**أهمية تفسير القرآن بأقوال التابعين:**

تفسير القرآن بأقوال التابعين هو المصدر الرابع من مصادر التفسير، وأقوالهم في التفسير مُقَدَّمَةٌ على مَنْ جاء بعدهم، لأسباب أهمها ما يلي:

١) أنهم تلاميذ الصحابة ﷺ، سمعوا منهم التفسيرَ وغيره.

٢) أنهم أهل اللغة العربية، حيث عاشوا في عصر الاحتجاج اللُّغَوي.

٣) أنهم أقرب الناس إلى عصر التَّنزيل، ومن أهل القرون الثلاثة المفضَّلَة.

يقول ابن تيميه: "إذا لم تَجِدِ التفسيرَ في القرآن ولا في السنة، ولا وجدَّته عن الصحابة، فقد رَجَعَ كثيرٌ من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، فإنه كان آيةً في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبانُ بن صالح، عن مجاهد قال: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عَرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها... "(٣).

ويقول ابن مفلح المقدسي: "ويلزم الرجوعُ إلى تفسير الصحابة؛ لأنهم شاهدوا التنزيل، وحضروا التأويل، فهو أمارة ظاهرة"(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٤/٢٠، قواعد التفسير للسبت ١٨٢/١.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٤/٢٠، قواعد التفسير ١٨٢/١.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص٩٠، وأثر مجاهد أخرجه ابن جرير في تفسيره ٨٥/١.

(٤) الفروع وتصحيح الفروع ٢/ ٣٨٩.

وقد حَمَلَ بعضُ أهل العلم ما رُوِي عنهم في التفسير على أنهم سمعوه من الصحابة ﷺ[1].

**حكم تفسير التابعي:**

اختلف العلماء في حكم الأخذ بأقوال التابعين في التفسير على قولين[2]:

**القول الأول:** أنها ليست حجة؛ لأنه ليس لهم سماع عن النبي ﷺ كالصحابة ﷺ، ولأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ، ولأن عدالتهم غيرُ منصوص عليها، كما هو الحال في الصحابة ﷺ.

**القول الثاني:** أن أقوالهم حجة في التفسير، إذا لم يَرِدْ تفسيرُ الآية عن النبي ﷺ أو الصحابة ﷺ، وعليه عَمَلُ أكثر المفسرين؛ لأن التَّابعين تلقَّوا التفسير عن الصحابة، وتتلمذوا عليهم، وسألوهم عما أشكل عليهم فَهْمُهُ من القرآن.

والأولى القول بالتفصيل، فما أجمعوا عليه وجب الأخذُ به، وما اختلفوا فيه لم يكن قولُ بعضهم حجةً على بعض، بل يُرَجَّح بين أقوالهم.

يقول شيخ الإسلام بن تيمية: "أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة؛ فإن اختلفوا فلا يكون قولُ بعضهم حجةً على بعض، ولا على من بعدهم، ويُرْجَعُ في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك"[3].

أما إذا اشتهر لأحدهم قولٌ ولم يعرف له مخالف فلا يظهر كونه حجة[4].

---

(١) انظر سنن الترمذي ٥/٢٠٠، والإتقان ٦/٢٢٨٧.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٢/١٧٤، تفسير التابعين ١/٤٩.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٩٢.

(٤) انظر البرهان ٢/١٧٥.

## المبحث الثاني

## حكم إحداث قول جديد في التفسير مخالف لما ثبت عن الصحابة والتابعين ﷺ

من المسائل المتعلِّقَة بدعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم، مسألة حكم إحداث قول جديد في التفسير مخالفٍ لما ثبت عن الصحابة والتابعين ﷺ، حيث ابتدع بعضُ المعاصرين في تفسير القرآن الكريم أقوالاً مناقضةً لما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين ﷺ.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة: إذا اختلف السلف في تفسير الآية على قولين -أو أكثر- فهل يجوز لمن بعدهم إحداثُ قول ثالث يخرج عن قولهم؟

اختلف في ذلك على قولين[١]:

**القول الأول:** أنه لا يجوز إحداث قول ثالث مخالف لما ثبت عن الصحابة والتابعين وهذا قول جمهور العلماء؛ لأن إجماعهم على قولين إجماعٌ على بطلان ما عداهما، كما أن الإجماع على قول واحد إجماع على بطلان ما عداه، ولا فرق بينهما.

ولأن ذلك يوجب نسبةَ الأمة إلى تضييع الحق، والغفلة عنه؛ فإنه لو كان الحق في القول الثالث، كانت الأمة قد ضيَّعته وغفلتْ عنه، وخلا العصر من قائم لله بحجته، ولم يبق منهم عليه أحد وذلك محال[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين، لعلمنا بأنهم بَلَّغُوا عن الرسول ﷺ ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم، وأنهم علموا معنى ما أنزل الله

---

(١) انظر قواعد التفسير ١/٢٠٠.

(٢) انظر العدة في أصول الفقه ٤/ ١١١٣، وروضة الناظر ١/ ٤٣٠.

على رسوله تلقياً عن الرسول، فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون، وهذا يعلم بطلانه ضرورةً عادةً وشرعاً"[١].

وقال -رحمه الله-: "مَنْ فَسَّرَ القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مُفْتَرٍ على الله ملحدٌ في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزَّندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"[٢].

**القول الثاني:** أنه يجوز إحداث قول ثالث يخرج عن أقوال السلف؛ لأنهم تكلموا في ذلك مجتهدين، ولم يصرحوا بتحريم إحداث قول ثالث، ولأن النظر والاجتهاد سائغ فيها، فهي بمنزلة ما لم يُتَكلم فيها[٣].

**والراجح** القول الأول، لقوة أدلته، وهو المعتمد عند محققي المفسرين.

قال ابن جرير الطَّبَري في ردِّ أحد الأقوال: "قولٌ لقول أهل التأويل مخالفٌ، وكفى بخروجه عن قول أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الخالفين على خطئه شاهداً"[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مقرِّراً هذه المسألة مبيناً خطأَ مخالفة تفسير السلف: "وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين؛ لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية؛ فإن هؤلاء أكثر غلطاً من المفسرين المشهورين؛ فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (ص: ٣٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤٣.

(٣) انظر روضة الناظر ١/ ٤٣١.

(٤) تفسير الطبري ٧/ ١١٦، وانظر نفس المرجع ٨/٥٦٥.

وأعظم غلطاً من هؤلاء وهؤلاء مَنْ لا يكون قصدُه معرفةَ مراد الله، بل قصده تأويل الآية بما يدفع خصمه عن الاحتجاج بها، وهؤلاء يقعون في أنواع من التحريف، ولهذا جَوَّزَ مَنْ جَوَّزَ منهم أن تُتَأَوَّلَ الآية بخلاف تأويل السلف، وقالوا: إذا اختلف الناسُ في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداثُ قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين، وهذا خطأ فإنهم إذا أجمعوا على أن المراد بالآية إما هذا، وإما هذا، كان القولُ بأن المرادَ غيرُ هذين القولين خلافاً لإجماعهم؛ ولكن هذه طريق مَنْ يقصد الدفع، لا يقصد معرفةَ المراد، وإلا فكيف يجوز أن تضل الأمةُ عن فهم القرآن ويفهمون منه كلُّهم غيرَ المراد"(١).

أما إذا كان هذا القولُ المُحدث لم يخرج عن أقوالهم، ولم يبطل إجماعَهُمْ، وكانت تحتمله الآيةُ، فهو مقبول في الجملة(٢).

ومما يُمَثَّلُ به لهذه القاعدة ما يذكره بعض أصحاب التفسير العلمي للقرآن الكريم، فإنهم قد يذكرون أقوالاً مخالفة لما قاله السلف تماماً مما يلزم منه نسبة جميع الأمة إلى الجهل والخطأ في تفسير ذلك الموضع.

أما إذا كان القول الذي يقرره هؤلاء أو غيرهم في معنى الآية لا ينافي أقوال السلف، ولا يلزم من تقريره نسبةُ الخطأ إلى السابقين فهو مقبول؛ إذْ هو من الفهم الذي يؤتيه الله رجلاً في كتابه، إذا كان هذا القول صحيحاً(٣).

ومثال ما لا ينافي ما ثبت عن الصحابة والتابعين، ما ذكره بعض المعاصرين عند قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ وَيَخۡلُقُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[النحل:٨]، أن المراد بقوله تعالى ﴿وَيَخۡلُقُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾: وسائل المواصلات الحديثة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٩٤) ، وانظر نفس المرجع ٥٩/١٣.

(٢) انظر قواعد التفسير ٢٠٢/١، والتحرير ص١٢٢.

(٣) انظر قواعد التفسير ٢٠٢/١.

قال ابن الجوزي: "ذكر قوم من المفسرين: أن المراد به عجائب المخلوقات في السّماوات والأرض التي لم يُطَّلع عليها"(١).

وقال الخطيب الشربيني: "وذلك لأنّ أنواعها وأصنافها وأقسامها كثيرة خارجة عن الحدّ والإحصاء، ولو خاض الإنسان في شرح عجائب أحوالها لكان المذكور بعد كَتْبِهِ المجلدات الكثيرة، كالقطرة في البحر، فكان أحسنَ الأحوال ذِكْرُها على سبيل الإجمال كما ذكر الله تعالى في هذه الآية"(٢).

وقال السعدي عند هذه الآية: "مما يكون بعد نزول القرآن من الأشياء، التي يركبها الخلق في البر والبحر والجو، ويستعملونها في منافعهم ومصالحهم، فإنه لم يذكرها بأعيانها، لأن الله تعالى لا يذكر في كتابه إلا ما يعرفه العباد، أو يعرفون نظيره، وأما ما ليس له نظير في زمانهم فإنه لو ذُكر لم يعرفوه ولم يفهموا المراد منه، فيذكر أصلاً جامعا يدخل فيه ما يعلمون وما لا يعلمون، كما ذكر نعيم الجنة وسمى منه ما نعلم ونشاهد نظيره، كالنخل والأعناب والرمان، وأَجْمَلَ ما لا نعرف له نظيرا في قوله: ﴿فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ﴾، فكذلك هنا ذكر ما نعرفه من المراكب كالخيل والبغال والحمير والإبل والسفن، وأجمل الباقي في قوله: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾"(٣).

فإن تفسيرها بذلك لا ينافي ما ورد عن السلف.

ومثال ما يخالف ما ثبت عن الصحابة والتابعين، ما ذكره بعض المعاصرين عند قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[الذاريات:٤٧]، حيث حَملوا هذه الآية على ما توصَّل إليه العلمُ الحديث من أن هناك توسُّعاً يَحدث في

---

(١) زاد المسير ٣١٥/٤، وقيل: هو ما أعد الله لأهل الجنة فيها ولأهل النار. انظر تفسير ابن جرير ١٧٦/١٤.

(٢) السراج المنير ٢/ ٢١٨.

(٣) تفسير السعدي ص ٤٣٦، وانظر أضواء البيان ٢٦٥/٣.

السماء، من خلال ولادة نجوم ومجرَّات جديدة، وعلى هذا تكون الآية وقتَ نزولها إخباراً عن المستقبل.

والصحيح أن الآية ليس فيها دلالة على ما ذكروا -بغض النظر عن ثبوته- بل هي إخبار عن الماضي، فمعناها: وقد وسَّعنا أرجاءها(١).

قال ابن زيد: " أَوْسَعَهَا جل جلاله"(٢).

وقال ابن كثير:" قد وَسَّعنا أرجاءَها ورفعناها بغير عمد، حتى استقلَّتْ كما هي"(٣).

وهذا على القول بأن المراد توسعة أرجائها، وهناك أقوال أخرى في الآية (٤).

(١) انظر قواعد التفسير ٢٠٥/١.

(٢) تفسير ابن جرير ٢١/ ٥٤٦.

(٣) تفسير ابن كثير ٧/ ٤٢٤.

(٤) حيث قيل: لموسِعون في الرِّزق بالمطر، وقيل: لقادرون على الاتِّساع بأكثر من اتساع السماء، وقيل: لموسِعون بخَلْق سماء مثلها، وقيل: لذو سَعَةٍ لا يضيق علينا شيء نريده. انظر تفسير الماوردي ٣٧٣/٥.

## المبحث الثالث

## دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم

نشأ الخطأ والانحراف والشذوذ في التفسير في عصر مبكِّر، حيث أُثِرَتْ أقوالٌ كثيرة مخالفة لما رُوي عن الصحابة والتابعين، وقد تولى أئمةُ المفسرين الردَّ عليها وبيانَ بطلانها، كما أُفردتْ في هذا الباب مؤلفاتٌ كثيرة للمتقدمين والمتأخرين.

ومازال الخطأ والانحراف في التفسير موجوداً في جميع القرون، وإن اختلفت درجاته وتعددت أسبابه وتنوعت صوره.

وليس المرادُ هنا الأقوالَ الضعيفة والمرجوحة، فإنها مقبولة في الجملة، ولا يخلو منها تفسير، وإن كان الراجح خلافَها، بل المراد الأقوال الفاسدة الباطلة المردودة.

ومع وجود الأقوال الباطلة والشاذة عند المتقدمين إلا أنهم لم يكونوا يُصَرِّحُون بجهل الصحابة والتابعين جميعاً بمعاني القرآن الكريم، بل غاية ما يقولون: هناك تفسير ظاهر وباطن، أو حقيقة ومجاز، أو نص وتأويل، كما هو نهج بعض أصحاب الفِرَق الضالة الذين حرّفوا آيات القرآن من خلال هذه المناهج الفاسدة.

أما المعاصرون فقد صرَّح بعضهُم بجهل الصحابة والتابعين ﷺ جميعاً ببعض معاني القرآن الكريم، وأن بعض الآيات لم يُعرف تفسيرُها إلا في العصر الحاضر.

وممن تجرأ على تخطئة عموم الصحابة والتابعين ﷺ بعضُ المشتغلين بالإعجاز العلمي، حيث زعموا أن المفسرين الأوَّلين ومنهم الصحابة والتابعون ﷺ

أخطأوا في تفسير بعض الآيات القرآنية، وأنه لم يُعرف تفسيرُها إلا في العصر الحاضر من خلال مكتشفات العلم التجريبي الحديث(١).

يقول أحدهم: "وقد أحجم النبيُّ عليه الصلاة والسلام -ولعل هذا اجتهاد منه، أو لعله بتوجيه من الله عز وجل- ، عن شرح أكثر الآيات الكونية في القرآن الكريم، ذلك أنه لو شرحها شرحا مقتضَبًا موجزًا لأنكر عليه من سيأتي من بعده، ولو شرحها شرحاً مفصلاً لأنكر عليه مَنْ حَوْلَه، فتُرِكَتْ لتطور الحياة وتطور العلم ..."(٢).

ودعواه أن النبي ﷺ أَحَجَمَ عن شرح أكثر الآيات الكونية في القرآن الكريم، وأن هناك آياتٍ لم تُفَسَّرْ، باطلة، مخالفة لنصوص الكتابة والسنة، الدالة على أن النبي ﷺ بين للناس جميع معاني القرآن الكريم بقوله وفعله وتقريره، وليس هذا مقامَ تقرير ذلك.

وَأَمَّا ما زعمه من أنه لو شرحها شرحًا مفصلاً لأنكر عليه مَنْ حَوْلَه، فهو باطلٌ أيضًا، وحاشا الصحابة ﷺ أن ينكروا عليه تفسيرَ شيء من آيات القرآن الكونية، وقد آمنوا وصدَّقوا بما لم تبلغه عقولهُم من الغيبيات، ومشاهد القيامة واليوم الآخر.

وهؤلاء في الجملة مقاصدهم حسنة وأهدافهم مشروعة؛ حيث يسعون إلى تعظيم القرآن الكريم وإثبات إعجازه، ودعوة الناس إلى الإيمان به، ولكنهم أخطأوا في الوسيلة، وخاضوا فيما لا عِلمَ لهم، وكان الواجبُ عليهم تعظيمُ القولِ في التفسير وحفظُ مقام السلف من الصحابة والتابعين وكبار المفسرين، والحذرُ من القدح في

(١) انظر: توحيد الخالق ٤٥/٣ للزنداني، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة للنابلسي ١٨/٢، مجلة الإعجاز العلمي الصادرة عن الهيئة العالمية للكتاب والسنة، العدد السادس، بحث بعنوان (الشجر الأخضر ونار الحياة ).

(٢) موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة ١٨/٢.

أقوالهم بغير علم، وأن يَعْرِضُوا ما ظهرَ لهم من مظاهر الإعجاز على العلماء المتخصصين قبل أن ينشروه، فضلاً أن يدَّعُوا خطأ ما خالفه من أقوال المفسرين حتى الصحابة والتابعين.

وممن تجرأ على تخطئة عموم الصحابة والتابعين ﷺ أصحابُ القراءات المعاصرة[1] للقرآن الكريم؛ فإنهم جاؤوا بتفسيرات واستنباطات باطلة، مضطربة المنهج، مناقضة لما ثبت عن الصحابة والتابعين ﷺ زاعمين أنها هي المتوافقة مع روح العصر وطبيعة الزمان.

بل إن بعضهم يُخَطِّئ الصحابة والتابعين وكبار المفسرين، ويجزم أن مراد الله ﷻ في بعض الآيات هو ما توصل إليه هو، أو غيره من المعاصرين!

وقد ادَّعى أحدهم أنه أعلم من العلماء السابقين؛ لأنه يملك من وسائل التقنية الحديثة ووسائل البحث ما لا يملكون![2].

وأقوالهم في الدعوة إلى ترك تفسير السَّلف، وأنه غير مناسب لهذا العصر، كثيرة.

يقول شحرور: "إننا في القرآن والسبع المثاني غيرُ مقيدين بأي شيء قاله السلف، إننا مقيدون فقط بقواعد البحث العلمي والتفكير الموضوعي، وبالأرضية العلمية في عصرنا[3]!

---

(١) القراءات المعاصرة للقرآن الكريم مصطلح حادث، والمراد بها: تفسير القرآن الكريم بالرأي الموافق للمناهج والنظريات الغربية المعاصرة في تفسير النصوص. ويُطلق عليها أيضاً: القراءات الجديدة، والحداثية، والعصرانية، انظر: نظرات في القراءة المعاصرة للقرآن الكريم في دول المغرب العربي، ص٢.

(٢) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول، دراسة نقدية، ص٤٣١، والكتاب والقرآن، ص ٥٦٦.

(٣) انظر الكتاب والقرآن، ص ٩١.

ويقول: "لسنا عبيدًا للسلف، فأنا لا أقبل أن أجلس عند أقدام ابن عباس أو أقدام الشافعي"(١).

ويقول محمد عابد الجابري بعد ما شكَّك في حادثتي انشقاق القمر، والإسراء والمعراج وفسَّر انشقاق القمر بالخسوف، والإسراء بأنه في المنام: "إنها تراثٌ لنا ومن حقنا، بل من واجبنا أن نختار منها ما لا يتعارض مع الفهم الذي ينسجم مع مبادئ العقل، ومعطيات العلم في عصرنا"(٢).

ويقول حسن حنفي: "أما ما يُذكر في الكتب المقدسة من قصص حول آدم وحواء والملاك والشيطان وإبليس والجنة والنار، إلى آخر ما ينأى عنه البعض باعتباره تفكيرًا غير علمي، فقد اعتبره الفلاسفةُ من قبلُ مجرد رموز تدل على معانٍ عقلية أو روحية وأنكروا مادية الوقائع، أو أحداثها التاريخية ولم يَسْتَبْقُوا إلا المعاني التي يمكن لجميع العقلاء الاتفاق عليها، والتحقق من صدقها وتطابقها مع الواقع، على المستوى العام، دون أن تتعلق الحادثة بدين معين أو بلحظة تاريخية معينة.

إن كل هذه القصص أقرب إلى التصوير الفني منها إلى الواقع، على ما يقول بعض المجددين المعاصرين، الغرض منها التأثير على النفوس وليس تقرير وقائع تاريخية ... ثم يقول: قد يكون إبليس رمزًا للأخطاء البشرية، أو قد يكون رمزًا في عصرنا الحاضر للتحدي، ولإعمال العقل والعِزَّة ..."(٣).

ويقول مصطفى بوهندي: "إن كون ابن مسعود عالمًا بما نزل من القرآن، وابن عباس ترجمانَ القرآن، لا يعطي ولم يعط لتفسيرهما -في أي وقت من الأوقات- المرتبة العالية التي تبوأها ..."(٤).

---

(١) انظر موقعه على الشبكة العالمية: http://shahrour.org/?p=١٤١٠
(٢) مدخل إلى القرآن الكريم، ص١٨٨، وانظر فهم القرآن له، ص ٦-٧.
(٣) قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، ص٩.
(٤) التأثير المسيحي في تفسير القرآن، ص ١١٨.

وقد نتج عن هذا المنهج الذي يدعو إليه هؤلاء ومن نحا نحوهم تفسيراتٌ في غاية الغرابة والمناقضة لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وهذه الدعوى الفاسدة والفِرية الباطلة لها أسبابٌ أهمها يلي[1]:

١) الجرأة على تفسير القرآن بغير علم، وعدم تعظيم القولِ في التفسير، وهذا خلاف منهج الصحابة والتابعين ﷺ الذين تورَّعوا ﷺ عن القول في التفسير بغير علم، وهابوا الكلام فيه، خوفاً من الخطأ، وحمل كلام الله ﷻ على غير مراده، وهذا أمر مستفيض عنهم ومشهور، والآثار عنهم في ذلك كثيرة[2].

٢) الجهل بأصول التفسير وقواعده؛ فإن أكثر من هؤلاء المخطِّئين للصحابة والتابعين ﷺ في التفسير لا يعرفون أصول التفسير ومصادره الصحيحة وقواعده الكلية، فضلاً عن عدم توافر شروط المفسر فيهم.

وهذا ظاهرٌ في محاضراتهم ومحاوراتهم وكتاباتهم، حيث يجهلون كثيراً من المسائل والقواعد الكبرى المجمع عليها بين أهل العلم، بل إن بعضهم لا يُحسن تلاوةَ القرآن الكريم نظراً، فضلاً عن حفظه.

٣) اتباع الهوى، والتعصُّب المذموم للرأي، حيث يحرف بعضُهم معانيَ القرآن الكريم لتوافق آراءهم الباطلة، وإن كانت محلَّ إجماع من الصحابة والتابعين، فضلاً عن مخالفة دلالة اللغة، وظاهر السياق.

وقد تفرَّعَ عن هذا السبب أسبابٌ أخرى، مثل الاعتماد على مجرد اللغة العربية، والاعتمادِ على العقل، وتقديمه على المنقول عن النبي ﷺ والصحابة ﷺ والتابعين.

قال ابن تيمية مبينًا أسباب خطأ بعض الناس في التفسير:" أحدهما: قوم اعتقدوا معاني ثم حملوا بعض ألفاظ القرآن عليها.

---

(١) انظر مناهج المفسرين، ص ١٤٩.

(٢) انظر تعظيم القول في التفسير وأثره في دفع القراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم، بحث منشور في مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد ١٢.

والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به، فالأولون راعوا المعنى الذي راعوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام ..."[١].

٤) عدم معرفة منزلة الصحابة والتابعين ﷺ، وتحريمِ العدولِ عن إجماعهم وفهمهم، حيث يزعم بعضهم أن الصحابة والتابعين ﷺ رجالٌ وهم رجالٌ يفهمون كما يفهمون![٢]

وهذا جهل وغرورٌ كبير، فأين الثَّرى من الثُّريا ؟

هل يستوي من لازم الرسولَ ﷺ وشاهد أحوال النزول وأسبابه، وعرف لغة العرب، مع الصدق والتقوى مع مَنْ فقد هذه الأدوات المهمة الضرورية لفهم نصوص الكتاب العزيز؟

٥) دعوى التجديد في تفسير القرآن الكريم، وبهذه الدعوى رُفضت كثيرٌ من الأحاديث والآثار، وحُرِّفتْ، وأُخضعت للنظرة الغريبة وموقفها من الدين والحياة.

وقد شكك بعضُ أدعياء التجديد في التفسير بالمأثور، ودعوا إلى طرح بعض الروايات التفسيرية عن السلف، لأنها لا تتوافق مع مستجدات الزمان وتطورات العصر الحديث كما يزعمون[٣].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص ٧١.

(٢) انظر أضواء على السنة المحمدية، ص ٣٢٦ وما بعدها. التوظيف العلماني لأسباب النزول، دراسة نقدية ص ٣٨٠ وما بعدها.

(٣) انظر أسباب الخطأ في التفسير ٧٨٨/٢.

## المبحث الرابع

## الردّ على دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم

لاشك أن دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين ﷺ لمعاني القرآن الكريم دعوى باطلةٌ خطيرةٌ، وبيانُ ذلك فيما يلي:

١- أن الصحابة والتابعين ﷺ أعلم الأمة بكتاب الله، ولهم من الفضائل والعلم والفهم ما ليس لغيرهم، فهم خير القرون، وهم أهل اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وهم الذين شهدوا تنزيل القرآن وعرفوا أسبابه، وتقدم بيانُ ذلك(١).

هذا، ولا يلزم من تقديم قول الصحابة والتابعين ﷺ، وتحريمِ الخروج عن إجماعهم، القولُ أنهم معصومون عن الخطأ، كما زعم بعض أصحاب القراءات المعاصرة(٢)، وإنما المراد أنهم لا يجمعون على خطأ، ولا يمكن أن يخفى الحقُّ عليهم جميعاً، ويظهر لمن جاء بعدهم(٣).

يقول عنهم الشاطبي: "كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه باتفاق الأئمة، ولا يأتي آخرُ هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، ولا هم أعرف بالشريعة منهم"(٤).

٢- أن هذه الدَّعوى تستلزم جهلَ الأمة عمومًا فترةً من الزمن بكتاب الله تعالى أو بعض آياته، وضلالها في فهم معانيه، وهذا أمر باطلٌ بالإجماع.

قال ابن عبد الهادي: "ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة، فإن هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا

---

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر تفسير القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين، ص ١٠٠.

(٣) انظر ص ٨.

(٤) الموفقات الموافقات ٤٠٢/٣.

وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر، فكيف إذا كان التأويل يخالف تأويلهم ويناقضه"[١].

٣- أن في هذه الدَّعوى اتهاماً للنبي ﷺ بعدم قيامه ببيان معاني القرآن الكريم لأصحابه ﷺ كما أمره الله بقوله تعالى﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٤٤]، وقوله تعالى﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾[النحل:٦٤] .

٤- أن هذه الآيات التي زعم بعضُ الجهَّال وأهلُ الأهواء عدمَ معرفة الصحابة والتابعين ﷺ لتفسيرها الصحيح قد نقل المفسرون تفسيرَهم لها قرناً بعد قرن، دون نكير حتى العصر الحاضر، ولم يوجد فيما صحَّ عنهم وأجمعوا عليه ما يخالف دلالة اللغة أو السياق أو الواقع، بل هي تفاسير صحيحة.

وأمَّا استنباط معانٍ ودلالاتٍ جديدة غيرِ مخالفة لما أُثر عنهم فلابأس، كما تقدم في المبحث الثاني، فقد أمر الله تعالى بتدبُّرِ كتابه العزيز، وذَمَّ المعرضين عن التفكّر في آياته، فقال ﷻ:﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[ص:٢٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤﴾[محمد:٢٤] .

٥- أمَّا زعمهم التجديد في تفسير القرآن الكريم فإن التجديد مطلوب، ولكنه لا يستلزم تركَ المأثور عن الصحابة والتابعين ﷺ، أو الحكم على تفسيرهم بالخطأ، كلَّا، بل من شروطه عدمُ الخروج عن فهمهم وإجماعهم.

إن للتجديد في التفسير شروطًا وضوابط لا بد من الالتزام بها، وله منهج لا بد من اتِّباعه، وإلا كان تحريفًا وإلحادًا في كتاب الله تعالى[٢].

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ٣١٨.

(٢) انظر التجديد في التفسير في العصر الحديث مفهومه وضوابطه واتجاهاته، ص ٤١٣.

## المبحث الخامس

## آثار دعوى عدم معرفة الصحابة والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم

هذه الدَّعوى الباطلة لها آثار خطيرة وعواقب وَخِيمة على المسلمين، وقد يغترُّ عوامُّ الناس ببعض شبهات أصحاب هذا المنهج المنحرف، ولاسيما أن كثيراً من أصحاب هذه الدعوى لا يجرؤون على التّصريح بخطأ الصحابة والتابعين ﷺ، بل يعبرون عن ذلك بأساليب أخرى، مثل: هذه الآية لم يُعرف تفسيرها إلا في هذا العصر، أو كلُّ ما في كتب التفسير خطأ، أو لم يوفَّق المفسرون لفهم معناها، ونحو ذلك، ومن أهم آثارها ما يلي:

١- أن هذه الدَّعوى تفتح الباب لكل جاهل ومنافق وزائغ أن يردَّ نصوص الكتاب ويتعدَّى حدودَه ويحرِّف معانيه، فإنه إذا لم يأخذ بتفاسير الصحابة والتابعين ﷺ فلن يقيم لأقوال مَنْ بعدهم وزناً، وهذا ما حصل، فقد قِيلَتْ في التفسير أقوالٌ في غاية الشذوذ والغرابة والنَّكارة[1].

٢- أنها تُزَهِّد الناس في التفسير المأثور عن الصحابة والتابعين ﷺ، وتشكِّك فيه، وتلغي حجيته.

وقد وُجد من المعاصرين مَنْ يطعن في بعض الصحابة ﷺ، وينكر عدالتهم وعلمهم بمعاني القرآن الكريم، وأنه أعلم منهم بمدلول الآيات، أو هو رجلٌ مثلهم!

٣- أنها تُزَهِّد الناس في كتب التفسير ولاسيما القديمة، حيث اعتمد أكثرُ المفسرين على أقوال الصحابة والتابعين ﷺ، ولم يخرجوا عن أقوالهم في اجتهادهم.

---

(١) للاطلاع على أمثلة في ذلك ينظر: أسباب الخطأ في التفسير، والأقوال الشاذة في التفسير، وتحريف معاني القرآن الكريم، وتعظيم القول في التفسير، وأثره في دفع القراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم.

يقول أَركون مزهِّداً في تفسير السلف بل محتقراً له وداعياً لتركه: "أقول وأنا أفكر مثلاً في طريقة تلقِّي المُدونة النصية التفسيرية كتفسير الطبري مثلاً، من قِبَل جماعة المؤمنين الذين ينتهي بهم الأمر إلى حد خلطه بمضمون المصحف نفسه، أي بمضمون القرآن بصفته فضاء تتكثف فيه وتنصهر كل الدلالات المتمايزة، بمعنى أن تفسير الطبري يصبح مقدساً كالقرآن في وعيهم"(١).

وهذا من أكبر التدليس والكذب؛ فلم يُضْفِ أحدٌ من الأمة لتفسير محمد بن جرير الطبري أي نوعٍ من القداسة، فضلاً عن خلطه بمضمون المصحف، كما يدَّعي هذا الأفَّاك، بل إن الطبري نفسه، يحجم عن مخالفة السلف قبله، ولا يرجِّح بين أقوالهم إلا بالأدلة والبراهين الواضحة عنده.

ومع القيمة الكبيرة لهذا التفسير، فقد خالفه من جاء بعده من المفسرين واستدركوا عليه في مواضع كثيرة.

٤- أنها تُورث الجرأة على تفسير كتاب الله تعالى بغير علم، ما دام أن أقوال السلف ليست حجةً، وأن بعض إجماعاتهم خطأ.

وهذا هو الواقع في كتابات مَنْ يتبنى هذه الرأي، حيث الاعتداد بالنفس، والتعصُّب للرأي، واتباع الهوى، وهضم المخالف(٢).

٥- أنها تعين المُلحدين المنكرين للقرآن الكريم، حيث يتعلَّقون بها، ويُذيعونها زاعمين أنها دليل لرأيهم الفاسد في كتاب الله تعالى، وهذا ظاهر في جدلهم وأقاويلهم في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يستغلون مثل هذه الدعوى للاستهزاء بصدق القرآن الكريم وإعجازه.

---

(١) الفكر الاسلامي نقد واجتهاد، ص٨٦.

(٢) انظر النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، ص ٤٣٥.

## الخاتمة

وفي الختام، وبعد أن منَّ الله تعالى بكتابة هذا البحث الموجز، هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلاله، وهي كما يلي:

١) أن الصحابة ﷺ والتابعين أعلم الناس، بعد رسول الله ﷺ، بمعاني القرآن الكريم، وذلك لما لهم من الخصائص والصفات التي لم تكن فيمن جاء بعدهم.

٢) تفسير القرآن بأقوال الصحابة هو المصدر الثالث من مصادر التفسير، وأقوالهم في التفسير مقدمة على أقوال غيرهم، فهم أعلمُ الأمة بكتاب اللَه تعالى، وخيرُها عملاً به، وإذا أجمعوا على تفسيرٍ وَجَبَ الأخذ به، وهكذا لو انتشر عن أحدهم قول ولم يُعرف له مخالف.

٣) تفسير القرآن بأقوال التابعين هو المصدر الرابع من مصادر التفسير، وأقوالهم في التفسير مُقَدَّمَةٌ على مَنْ جاء بعدهم؛ فإنهم تلاميذ الصحابة، سمعوا منهم التفسيرَ وغيره، وإذا أجمعوا على تفسيرٍ وَجَبَ الأخذ به، على الراجح من أقوال أهل العلم.

٤) لا يجوز إحداث قول ثالث مخالف لما ثبت عن الصحابة والتابعين ﷺ، وهذا قول جماهير العلماء.

٥) دعوى عدم معرفة الصحابة ﷺ والتابعين لبعض معاني القرآن الكريم دعوى باطلة، تبنَّاها بعضُ أهل الأهواء والمناهج المنحرفة، واغترَّ بها بعض الجهال، وقدْ جاهرَ بها بعضُ المعاصرين، حيث تجرؤا على تخطئة عموم الصحابة والتابعين ﷺ، بل دعا بعضُهم إلى ترك تفسيرهم البتة.

٦) هذه الدَّعوى الباطلة لها آثار خطيرة وعواقب وَخِيمة على المسلمين، ولاسيما عوامُّ الناس الذين قد يغترُّون ببعض شبهات أصحاب هذا المنهج المنحرف، ولاسيما أن كثيراً منهم لا يجرؤون على التّصريح بخطأ الصحابة، بل يعبرون عن ذلك بأساليب أخرى، مثل: أن هذه الآية لم يُعرف تفسيرها إلا في هذا

العصر، أو كلٌّ ما في كتب التفسير خطأ، أو لم يوفَّق المفسرون لفهم معناها، ونحو وذلك.

٧) أن القول بمنع مخالفة تفسير الصحابة ﷺ والتابعين لا يعني سَدَّ بابِ الاجتهاد والاستنباط، والتماس معانٍ ودلالاتٍ جديدة، غيرِ مناقضةٍ لما أُثر عنهم، بل ذلك مطلوب، ومندوب إليه، إذا التزم الإنسان بضوابط الاجتهاد والاستنباط.

وبناءً على ما تقدم، أوصي بما يلي:

١) العناية بتفسير الصحابة والتابعين ﷺ، ومعرفة أقوالهم في التفسير، وعدم الخروج عن إجماعهم إذا أجمعوا.

٢) بيان منزلة وفضل السلف من الصحابة والتابعين ﷺ للناس، وبيان مناقبهم، وأسباب تقديمهم على مَنْ جاء بعدهم.

٣) الرد العلمي المؤصل على أصحاب الآراء الباطلة الداعية إلى نبذِ تفسير الصحابة والتابعين ﷺ، أو التي تُسَوِّغ الخروج عن إجماعهم.

٤) عدم المبالغة في تنزيل الآيات القرآنية على مُكتشفات العلم الحديث، حيث يترتب على ذلك التَّكَلُّف في إيجاد تفسيرات مخالفة لما أُثر عن السلف من الصحابة والتابعين ﷺ.

٥) أُوصي غير المتخصصين في الدراسات القرآنية بعَرْضِ ما يتوصلون إليه من معان واستنباطات في تفسير القرآن الكريم على أهل العلم المتخصصين، لمراجعتها وإجازتها قبل نشرها.

**والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

## قائمة المصادر والمراجع


١- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢- أسباب الخطأ في التفسير، لطاهر يعقوب، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٣- الاستدلال في التفسير دراسة منهج ابن جرير الطبري في الاستدلال على المعاني في التفسير، لنايف الزهراني، نشر مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.

٤- أصول التفسير في المؤلفات، إعداد وحدة أصول التفسير بمركز تفسير، نشر مركز تفسير للدراسات القرآنية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

٥- أصول في التفسير، للعثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .

٧- أضواء على السنة المحمدية، لأبي ريَّة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

٨- الأقوال الشاذة في التفسير، لعبد الرحمن الدهش، نشر مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٩- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

١٠-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لابن تيمية، تحقيق موسى الدويش، دار العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١١-التأثير المسيحي في تفسير القرآن، لمصطفى بوهندي، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م.

١٢-التجديد في التفسير في العصر الحديث مفهومه وضوابطه واتجاهاته، لدلال بنت كويران السلمي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ.

١٣-التحرير في أصول التفسير، لمساعد الطيار، مركز الدراسات بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

١٤-التعريفات ، للجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

١٥-تعظيم القول في التفسير وأثره في دفع القراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم، بحث منشور في مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد الثاني عشر، ١٤٣٤هـ.

١٦-تفسير ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله التركي ، دار هجر القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٧-تفسير ابن عاشور، التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٨-تفسير التابعين، لمحمد بن عبد الله الخضيري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٩-تفسير الصحابة دراسة تطبيقية مقارنة، لزهرة بنت عبد العزيز الجريوي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ.

٢٠-تفسير القاسمي، محاسن التأويل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٢١-تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ.

٢٢-توحيد الخالق، لعبد المجيد الزنداني، المكتبة العصرية.

٢٣-التوظيف العلماني لأسباب النزول، دراسة نقدية، لأحمد قوشي عبد الرحيم، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ.

٢٤-الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، توزيع دار الباز، مكة.

٢٥-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، تحقيق عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٢٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، المحقق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

٢٧-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ.

٢٨-روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٩-زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٠-السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، الناشر: مطبعة بولاق، القاهرة.

٣١-سنن أبي داود ، للحافظ أبي داود السجستاني ، إعداد وتعليق : عزت الدعاس ، دار الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ .

٣٢-الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ .

٣٣-صحيح البخاري ( مع فتح الباري ) ، دار السلام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٣٤- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، المطبعة الإسلامية ، استانبول.

٣٥-طبقات المفسرين للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦-طريق الهجرتين، لابن القيم، تحقيق يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

٣٧-علم أصول التفسير محاولة في البناء، لمولاي عمر حماد، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٣٨-فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار السلام ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٩-الفروع لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

٤٠- فصول في أصول التفسير، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.

٤١- الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، لمحمد أركون، ترجمة هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

٤٢- قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، لحسن حنفي، دار التنوير، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٤٣-قواعد التفسير، لخالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٤-الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق.

٤٥-لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق : عبد الله علي الكبير وزملائه ، دار المعارف .

٤٦-مجلة الدراسات معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد الثالث عشر.

٤٧-مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم ، دار عالم الكتب ، ١٤١٢هـ .

٤٨- المحرر في علوم القرآن، لمساعد الطيار، مركز الدراسات بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

٤٩-مدخل إلى القرآن الكريم، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٥٠-مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٥١-معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الكتب العلمية ،بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥٢-معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٣-مفهوم تجديد الدين، لبسطامي محمد سعيد، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٥٤- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق عدنان زرزور، دار الرسالة، مكة، ١٤١٥هـ.

٥٥- الموافقات، للشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض.

٥٦- موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، لمحمد راتب النابلسي، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.

٥٧- مناهج المفسرين، لإبراهيم بن صالح الحميضي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.

٥٨- نظرات في القراءة المعاصرة للقرآن الكريم في دول المغرب العربي، لمحمد بن زين العابدين رستم، بحث مقدم إلى مؤتمر، القراءات المعاصرة للقرآن الكريم، جامعة شعيب الدكالي كلية الآداب شعبة الدراسات الإسلامية الجديدة المغرب.

٥٩- النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، لقطب الريسوني، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٦٠- النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، لابن حجر العسقلاني، تحقيق ماهر الفحل، دار الميمان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

* * *